

Distr.: General
9 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2024

14-11 حزيران/يونيو 2024

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

ردّ الإدارة على التقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف

موجز

وفقاً لمُقرّر المجلس التنفيذي 2013/13، تعرض هذه الوثيقة ردّ الإدارة على التقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2024/20). ويتناول رد الإدارة العناصر الرئيسية للتقرير السنوي، بما في ذلك التقدم المحرز في وظيفة التقييم بشأن مؤشرات الأداء الأساسية وتنفيذ سياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2023/27 و E/ICEF/2023/27/Corr.1).

يتضمّن القسم الخامس عناصر مُقرّر لينظر فيه المجلس التنفيذي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

E/ICEF/2024/10.*

ملاحظة: أُعدت هذه الوثيقة بكاملها من قبل اليونيسف.

090524 24-08144(A)



أولاً - استعراض عام

1- أعدت إدارة اليونيسف ردّ الإدارة هذا استجابةً للتقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2024/20). وهي تقدّم تعليقاتها على التقدّم الذي تم إحرازه في وظيفة التقييم في عام 2023 في ضوء الطموحات المستقبلية للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وسياسة التقييم المنقحة لليونيسف (E/ICEF/2023/27 و E/ICEF/2023/27/Corr.1).

2- تشيد الإدارة بوظيفة التقييم فيما يتعلق بالتقييمات المنشورة في عام 2023 والزيادة في التقييمات التي تركز على النتائج. وهي ترحب بالمبادرات المتعلقة بتقييم الأثر وتنمية القدرات التقييمية الوطنية، كما تؤكد من جديد التزامها باستخدام تقييمات عالية الجودة. وبالتطلع إلى المستقبل، فإنّ الإدارة ترحب بتعزيز قدرات التقييم على المستوى اللامركزي وبالابتكار في نُهج وأدوات التقييم وبإنشاء مبادرة Impact Catalyst Fund (صندوق تحفيز الأثر).

ثانياً - المعلومات الأساسية والتطورات الرئيسية

أ. السياق التشغيلي

3- تلاحظ الإدارة الطلب المتزايد على وظيفة التقييم نتيجة وجود عدد غير مسبوق من حالات الطوارئ المعقدة التي تتطلب استجابة مؤسسية من المستوى الثالث في عام 2023، واحتمال استمرار المتطلبات العالية للتقييمات الإنسانية. وبالرغم من ذلك، وإلى جانب هذه الخلفية الصعبة، فإنّ الإدارة ترحب بالاعتراف بالزيادة الكبيرة في التقييمات "حسب الطلب"، أي التقييمات التي يطلبها أصحاب المصلحة بدلاً من أن يتم التكليف بها من قبل وظيفة التقييم نفسها. وذلك يعكس الالتزام التنظيمي المستمر بالتقييم، ولا سيّما التركيز المتزايد على استخدام الأدلة بشأن عوامل التمكين الرئيسية واستراتيجيات التغيير لتوجيه عمليات تصحيح المسار.

4- ترحب الإدارة أيضاً بتعزيز الموارد البشرية المخصصة للتقييم على المستوى اللامركزي، وتسَلط الضوء على أهمية تحقيق أقصى قدر من التأزر في المهارات المتاحة للمكاتب القطرية في جميع وظائف الأدلة. وتشير كذلك إلى التكامل بين الاستثمار التنظيمي في نظم البيانات الإحصائية الوطنية وغيرها من نظم البيانات، وعمل وظيفة التقييم لتعزيز التقييمات على مستوى الأثر والنتائج.

5- ترحب الإدارة بتعزيز الموارد البشرية اللامركزية والتقييمات المؤسسية التي تم إجراؤها في عام 2023. وتدرك الإدارة وجود حاجة إلى مزيد من العمل لضمان أن تزيد المكاتب من استخدام الموارد الأخرى للوفاء بالتزاماتها بإجراء تقييمات فعالة. وهي تشجع المكاتب الإقليمية والقطرية على العمل مع مكتب التقييم لتحقيق هذا الهدف¹. وفي سياق تقلص حصة الموارد العادية والزيادات الإجمالية في الإنفاق البرنامجي، فإنّ الإدارة تدرك التحديات التشغيلية الكبيرة التي تواجه تحقيق مستويات تمويل يمكن التنبؤ بها لوظيفة التقييم. وتلاحظ الإدارة على وجه الخصوص أنّ الصيغة المنقحة والمشددة لتمويل التقييم لا تحسب إلا النفقات الفعلية (وليس الالتزامات) في التقارير المقدمة إلى المجلس

¹ في هذا الصدد تذكر الإدارة بمقرّر المجلس التنفيذي 25/2022 بشأن أهمية توفير موارد عادية كافية وقابلة للاستشراق حتى تتمكن اليونيسف من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 مع الحفاظ على نُظم قوية للرقابة والمساءلة الداخلية.

التنفيذي، وأنّ إجراء تقييمات موثوقة ومفيدة بكفاءة وفي الوقت المناسب هو أمر ضروري لتحقيق أهداف السياسات.²

أ. التطورات الرئيسية في وظيفة التقييم

1. الاستراتيجية والرؤية

6- إنّ الإدارة تهنيئ وظيفة التقييم على إطلاق سياسة التقييم المنقحة لليونيسف والتي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2023. كما تتطلّع إلى المساهمة في استراتيجية التنفيذ المقبلة وفي المذكرة الإرشادية والإجراءات والدليل من أجل دعم السياسة.

7- يشير التقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف إلى الدور الأساسي الذي يلعبه المديرين الإقليميون في تنفيذ سياسة التقييم، ويسرّ الإدارة أن تشير إلى الشراكات التي تم إنشاؤها مع مدير التقييم في الإدارة بأسلوب المصفوفة لمستشاري التقييم الإقليميين.

8- ترحب الإدارة بوضع صيغة منقحة لحساب نفقات التقييم والتوصل لأدوات جديدة لتتبع المعلومات المالية المتعلقة بنفقات التقييم من جانب المديرين على جميع المستويات في اليونيسف.

2. تقييمات جديدة بالانتباه

9- تقدّر الإدارة التقييمات التي أصدرها مكتب التقييم في عام 2023 بما في ذلك التقييم الأساسي لتنفيذ اليونيسف للضمانات البيئية والاجتماعية، وتقييم استثمار اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتقييمات الإنسانية لاستجابات من المستوى الثالث بما في ذلك في أفغانستان وشمال إثيوبيا وأوكرانيا.

10- يسرّ الإدارة بشكل خاص أن تلاحظ الزيادة الكبيرة في التقييمات على مستوى النتائج المتعلقة بمجالات أهداف الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025، وترحب بوضع إرشادات جديدة لإدماج منظور المناخ بشكل منهجي في تقييمات اليونيسف.

3. تقييم الأثر

11- ترحب الإدارة بالإطلاق الناجح لمبادرة Impact Catalyst Fund (صندوق تحفيز الأثر) من أجل دعم إجراء تقييمات أثر عالية الجودة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية المندرجة في الخطة الاستراتيجية لليونيسف للفترة 2022-2025. وهي تتطلّع لاستعراض الأدلة الناتجة عن أول جولتين والتي تغطي زواج الأطفال والمعايير الاجتماعية وكذلك الحماية الاجتماعية التكميلية.

12- إنّ التقييمات التي أُجريت على مستوى النتائج وتناولت استجابة اليونيسف لحالات طوارئ من المستوى الثالث في أفغانستان وأوكرانيا، كانت تتميز باستخدامها المبتكر لأدلة مدعومة من وظيفة التخطيط والرصد والبيانات والتحليلات التابعة لليونيسف إذ تضمنت مثلاً بيانات عن برامج اليونيسف ودراسات استقصائية وطنية حول الهواتف المحمولة والأسر المعيشية. وتشجّع الإدارة بقوة على اعتماد هذا النهج المشترك من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة والأثر لوظائف الأدلة.

² إنّ الاستعراض السنوي لوظيفة التقييم بحسب النفقات على التقييم على أساس "النفقات الفعلية". كما أنّ حساب "الاستخدام" (بما في ذلك الالتزامات المؤكدة) كما ورد سابقاً قبل عام 2022، يعادل نسبة 0.82 في المائة من النفقات على التقييم في عام 2023.

4. تنمية القدرات التقييمية الوطنية

13- يُعد تعزيز النظم الوطنية إحدى الركائز الأساسية للخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة 2022-2025، وتقرّ الإدارة بالمساهمة القوية لوظيفة التقييم في مجال تعزيز القدرات التقييمية على الصعيد الوطني. وعلى وجه الخصوص يشكل قرار الجمعية العامة 283/77، بشأن تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييمات التي تقودها البلدان، معلماً هاماً في مجال تعزيز استخدام أدلة التقييم في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

14- ترخّب الإدارة بخطط العمل الملموسة لأنشطة تنمية القدرات التقييمية الوطنية التي أعدها 58 وفد من الوفود القطرية التي أكملت الدورة التنفيذية للقادة المعنيين بمجال التقييم (ExCEL)، وتنتهي بشكل خاص على الدعم المتعدد اللغات الذي توفر في هذه الدورة. وتعرب الإدارة أيضاً عن تهانيتها وتقديرها للمشاركين الذين وصل عددهم إلى 300 مشارك من الحكومات والشركاء الآخرين الذين شاركوا في المجموعات العشر من البرنامج المتوسط الإشراف عبر الإنترنت المعني بتعزيز نُظم التقييم (IMPRESS). وستستمر منصات التعلم هذه معاً بلعب دور حاسم في مساهمة وظيفة التقييم في دعم فعالية التنمية.

15- إنّ التقييمات التي تقودها البلدان بشأن التعليم في جنوب أفريقيا وجزر سليمان تحظى بالترحيب بشكل خاص، كما أنّ الإدارة تشجع الوظيفة على دعم المزيد من الأعمال من هذا النوع التي تتم بقيادة البلدان. وتعترف الإدارة أيضاً بأهمية العمل الذي تم إنجازه في تطوير سياسات التقييم الوطنية وأطر الرصد والتقييم في بنغلاديش وليسوتو ونيجيريا، فضلاً عن منتدى التقييم الأول على الإطلاق في الجمهورية الدومينيكية. وهناك أمثلة هامة على الالتزام بدعم القدرات التقييمية الوطنية، من بينها الشراكة بين مركز التعلم بشأن التقييم والنتائج والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى خريطة الطريق التي اعتمدها المكتب الإقليمي لجنوب آسيا من أجل دعم القدرات التقييمية الوطنية.

5. الابتكارات

16- تترك الإدارة جيداً أنّ وظيفة التقييم في اليونسيف شأنها شأن جميع وظائف الأدلة، تتأثر بالتطور الذي يتم تحقيقه في مجال الذكاء الاصطناعي وكذلك بالحاجة المتزايدة إلى توفر دراسات تحليلية فعالة من حيث التكلفة ومسؤولة ومتوفرة في الوقت المناسب. وهي ترحب باستكشاف التطبيقات المحتملة لتحليلات الذكاء الاصطناعي في مهام التقييم المختلفة عندما يتم في الوقت المناسب. وبالنسبة للمستقبل، ترى الإدارة قواسم مشتركة في الاحتياجات التحليلية والتداعيات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في كل وظائف الأدلة، كما أنّها تتوقع أن تشهد تنسيقاً قوياً في هذا المجال من أجل تعظيم الاستثمارات، وتعزيز التعلم متعدد الوظائف، وضمان توفر الحماية المناسبة.

17- وترخّب الإدارة بالجهود الرامية إلى إنتاج مزيد من التقييمات التوليفية وإلى "تحديد الفجوة" في أدلة التقييم إذ ترى أنّها تشكل مبادرة هامة. كما أنّها تتطلّع إلى العمل بشكل وثيق مع مكتب التقييم لمواصلة تحسين وتعزيز الجودة في التقارير التوليفية والوصول بها إلى الاكتمال وتحقيق أكبر فائدة منها. وترخّب الإدارة بالعمل المشترك مع سائر وكالات الأمم المتحدة لتوجيه العمل لأبرز المنديات الحكومية الدولية بما في ذلك القمة السنوية لأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

18- يسرّ الإدارة أن تطلع على العمل الذي تم إنجازه في تقييمات القرن الأفريقي وملاوي واليمن من أجل إشراك الشباب وأصحاب الحقوق الأساسية كمصادر للمعرفة ومقيمين ومستخدمين لنتائج التقييم.

6. الشراكات

19- إنّ الإدارة تهنيئ التحالف العالمي لتوليف أهداف التنمية المستدامة على تقديم منتج الأول وهو توليف لركيزة الشراكات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة)، علماً أنّ اليونيسف تشارك في قيادة هذا التحالف. كما أنها تقدر المساهمة القيادية لوظيفة التقييم في كل من شراكة التعلم المتعددة المانحين من أجل الأثر الإنمائي، وفريق تنسيق رفاه الأطفال والشباب التابع لتعاونية كامبل، واللجنة الدولية للأدلة العلمية في سبيل مواجهة التحديات المجتمعية

20- ترخّب الإدارة بالعمل المشترك بين المنظمات بشأن تعزيز الأدلة الخاصة بالحماية الاجتماعية التكيفية بدعم من الشراكة المستمرة بين مكتب التقييم والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

7. الموارد البشرية

21- ترخّب الإدارة بشدة بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في عام 2023 في تعزيز الموارد البشرية على المستوى اللامركزي والمساهمة القيادية التي تمت في تنفيذ سياسة التقييم على المستوى اللامركزي والتي قدمتها المجموعة الكاملة المكونة من سبعة مستشاري تقييم إقليميين و16 خبيراً في التقييم متعدد الأقطار و15 خبيراً متفرغاً للتقييم القطري. وعلى وجه الخصوص، فإنّ الإدارة تشجّع وظيفة التقييم على الاستفادة من هذا الاستثمار الكبير في الموارد البشرية من أجل معالجة بعض التحديات المتعلقة بالجودة والتي تم الإبلاغ عنها في آخر تقريرين سنويين لوظيفة التقييم.

ثالثاً - أداء وظيفة التقييم

أ. عدد التقييمات وتغطيتها

22- تحيط الإدارة علماً بانخفاض العدد الإجمالي لمنتجات التقييم من 199 منتجاً في عام 2022 إلى 147 في عام 2023، مع الأخذ بالاعتبار أنّ تنفيذ التزامات السياسات واستخدام تقييمات ذات جودة أفضل هو أكثر أهمية من الأرقام المطلقة. وإنّ كمية أعمال التقييم التي تم إكمالها في عام 2023 لا تزال توضح القيمة والالتزام الذي توليه اليونيسف لوظيفة التقييم على جميع المستويات.

23- يسرّ الإدارة بشكل خاص أن تلاحظ أنّ نسبة التقييمات التي تغطي مستويات النتائج أو الأثر قد ارتفعت إلى 98 في المائة، ما يعكس اتّسام الوظيفة بمستوى استراتيجي أعلى مما كانت عليه في السنوات الماضية. والجدير بالملاحظة بشكل خاص وصول نسبة التقييمات التي تغطي مستوى النتائج إلى 91 في المائة، وذلك يعود إلى التركيز على النتائج في الخطة الاستراتيجية لليونسف للفترة 2022-2025. ومن المحتمل أيضاً أن يكون لذلك أثر على مدى تعقيد توصيات التقييم والوقت اللازم لتنفيذها، وهو ما ينعكس في البيانات المقدمة بشأن رد الإدارة.

24- إنّ انخفاض التغطية الجغرافية الكلية للتقييمات إلى 84 في المائة يشكل مصدر قلق للإدارة. وهي تدرك أنّ بعض تقييمات العمل الإنساني تواجه حالياً بعض القيود المحددة المتعلقة بالوصول

إضافةً إلى قيود سياسية، إلا أنّ ضمان التغطية الكاملة وفقاً لسياسة التقييم يجب أن يكون أولوية في العام المقبل.

أ. نطاق التقييمات، بما في ذلك الأثر والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

25- ترحب الإدارة بالتركيز القوي الذي توليه وظيفة التقييم على التعلم، والذي يتضح من خلال وصول نسبة التقييمات التي تتضمن عنصراً بنوياً إلى 80 بالمائة في عام 2023. وهي تقدّر ما للتقييمات من تغطية مواضيعية متوازنة ونسبة عالية من التغطية الشاملة لعدة قطاعات. وكما ذكر أعلاه، فإنّ الإدارة تقدر بشكل خاص التقييمين اللذين أُجريا بقيادة البلدان، والتقييمات العشرة المشتركة التي أُجريت مع سائر وكالات الأمم المتحدة.

26- في حين تعترف الإدارة بالالتزام الاستراتيجي القوي لوظيفة التقييم بإجراء تقييم الأثر، فإنّها تشير أيضاً إلى أنّ 4 بالمائة فقط من التقييمات قد أنتجت في عام 2023 بتصميم موثوق يقوم على التحليل على أساس الوقائع. وبالرغم من ذلك، فهي ترحّب بالتغطية المواضيعية الموسّعة لهذه المجموعة المحدودة.

27- تحيط الإدارة علماً شديداً بتغطية التقييمات لمسائل الإعاقة والمسائل الجنسانية فضلاً عن جودة تلك التغطية. وهي تتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير السنوي بأنّ وظيفة التقييم تبذل جهوداً حقيقية لإدماج منظور المساواة بين الجنسين في تقييمات اليونيسف، إلا أنّ قدرتها على تنفيذ هذا الإدماج تبدو غير كافية. وتشعر الإدارة بقلق خاص إزاء تراجع أداء المنظمة فيما يتعلق بمؤشر التقييم وفق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تدعو مكتب التقييم إلى إيلاء الأولوية لخطته الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم في هذا الصدد.

ب. جودة التقييم

28- تلاحظ الإدارة بقلق الانخفاض الذي تم تسجيله في جودة التقييم في عام 2023. وبالرغم من هذا الانخفاض الكلي الطفيف، تشيد الإدارة مرة أخرى بحقيقة أنّه لم يتم تصنيف أي تقرير تقييمي على أنه ذو جودة غير مرضية. كما أنّها تواصل الترحيب بالتدقيق الإضافي لجودة التقييم والالتزام مكتب التقييم بإجراء تقييم مستقل لتقارير التقييم في الوقت المناسب.

29- تتطلّع الإدارة قدماً إلى رؤية تحسّن في جودة تقارير التقييم في العام المقبل نتيجة تعزيز استقلالية وظيفة التقييم على المستوى اللامركزي. والجدير بالملاحظة بشكل خاص أنّ المعيارين اللذين سجّلا أدنى درجات لجودة التقرير هما "التوصيات" و"مبادئ التقييم"، وكلاهما انخفض في عام 2023. وتُعد هذه الجوانب من تقارير التقييم ضرورية لضمان الاستخدام الفعال للتقييمات من قبل الإدارة.

ج. استخدام التقييم، بما في ذلك ردود الإدارة

30- تشيد الإدارة بنهج التخطيط التشاركي الذي تتبعه وظيفة التقييم، وهو شرط أساسي لملكية الأدلة التقييمية واستخدامها. وفي حين تظلّ الإدارة على علم بالأسئلة المذكورة أعلاه بشأن عدم الاتساق في جودة التوصيات الواردة في تقرير التقييم، فإنّها تكرّر التأكيد على أهمية تنفيذ ردود إدارة التقييم في الوقت المناسب. إنّ دقة التوقيت لإعداد ردود الإدارة في عام 2023 لم تلَبّ التوقعات على الرغم من

اعتراف التقرير السنوي بأن بعض التعديلات قد تبقى لازمة لإعادة تفعيل نافذة الستين يوماً، وكما هو مذكور أعلاه فإن التركيز المتزايد على نتائج التقييمات قد يساهم في الحاجة إلى ردود أكثر شمولاً.

31- توافق الإدارة على ضرورة إجراء بحث أعمق في الأسباب الجذرية لتأخر ردود الإدارة، وهي تتطلع إلى العمل مع مكتب التقييم لاستكمال هذا الاستعراض. كما أنها تلاحظ استمرار عدم الاتساق بين المناطق في استكمال الإجراءات المتفق عليها في الوقت المناسب، وهي توافق على أن متابعة الإجراءات المتأخرة بشأن رد الإدارة يجب أن تعتبر أولوية في عام 2024.

د. التمويل الاستراتيجي لوظيفة التقييم

32- تلاحظ الإدارة أن الصيغة المنقحة والمشددة لحساب نفقات التقييم قد سجلت انخفاضاً في النفقات المحسوبة للتقييم في عام 2023 كما كان متوقع، وذلك من حيث القيمة المطلقة وكنسبة مئوية من الإنفاق البرنامجي. ويلاحظ أيضاً أن النسبة على مستوى المقر تجاوزت الهدف المحدد بـ 1 في المائة لتصل إلى 1.3 في المائة، ولكن التحديات لا تزال قائمة على المستوى اللامركزي. ويسرّ الإدارة أن تلاحظ أن التقرير السنوي قد وجد أن صندوق التمويل الجماعي للتقييم لعام 2018 كان له أثر محفّز على الاستثمار الإجمالي في التقييم على النحو المنشود.

33- كما لوحظ في السنوات السابقة، وفي سياق الانخفاض الشديد في الموارد العادية، تلاحظ الإدارة وصول الفارق بين الإنفاق الفعلي على التقييم والإنفاق المستهدف إلى مستوى لا يمكن تعويضه من مخصصات الموارد العادية وحدها والتي تمثل بالفعل 2 في المائة من نفقات التقييم في حين تمثل الموارد الأخرى أقل من 0.5 في المائة.³ وتتطلع الإدارة إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك وظيفة التقييم اللامركزية، من أجل ضمان تخصيص ميزانية مناسبة للتقييم في المقترحات الخاصة بالموارد الأخرى، بما في ذلك الموارد الأخرى (المخصصة لحالات الطوارئ).

34- في الوقت نفسه تدرك الإدارة أن البيانات العالية الجودة في الدراسات الاستقصائية الخاصة بالأسر المعيشية تشكل مدخلاً ضرورياً لوظيفة التقييم لا سيما في ضوء الاتجاه والالتزام نحو المزيد من تقييمات الأثر والنتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الإدارة تشير إلى أن اليونيسف قد استثمرت مبلغ 14.33 مليون دولار أمريكي في الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات في عام 2023، حيث زوّدت وظيفة التقييم ببيانات عالية الجودة متعلقة بالأثر والتي لم تكن متاحة لولا تكبدت التقييمات الفردية تكاليف إضافية كبيرة. وإلى جانب ما تم تسجيله من نفقات على التقييمات، فإن ذلك يمثل أكثر من 0.68 في المائة من إجمالي الإنفاق البرنامجي ويوضح الالتزام المشترك في منظمة اليونيسف بكاملها بتوفير أدلة أقوى خاصة بالأثر. وتلاحظ الإدارة أن سياسة التقييم تمنح مدير التقييم السلطة التقديرية لإدراج أنشطة الأدلة هذه ضمن حساب نفقات التقييم،⁴ الأمر الذي قد يشجّع البلدان أكثر على دعم عملية جمع البيانات العالية الجودة، التي تُعد ضرورية لتقييمات الأثر والنتائج.

³ ذلك يؤكد مقرر المجلس التنفيذي 20/2022 الذي أعرب فيه المجلس عن "قلقه إزاء المستوى المنخفض الحالي والاتجاه نحو انخفاض المساهمات الطوعية في الموارد العادية".

⁴ كما هو مذكور في سياسة التقييم المنقحة لليونيسف، "ينبغي تمويل أنشطة الوظائف الأخرى ذات الصلة بالأدلة بصورة منفصلة عن تمويل التقييم، ما لم يوافق مدير التقييم على ذلك بشكل استثنائي، وهي الحالة التي تكون فيها هذه الجهود مكتملة مباشرة لجهود التقييم المخطط لها."

هـ . الاستنتاجات

35- تشيد الإدارة بالزيادة الملحوظة في عدد التقييمات التي تغطي مستويات النتائج أو الأثر، ما يعكس نهجاً استراتيجياً أكثر تماشياً مع أهداف المنظمة، على الرغم من أنّ الإدارة تلاحظ الحاجة إلى استعادة المعدلات السابقة للتغطية الجغرافية. وترحب الإدارة بأوجه التقدم التي أحرزت في التقييمات التي تركز على التعلّم وفي التغطية المواضيعية، ولكنها تؤكد على الحاجة إلى إدماج المنظورات الجنسانية بشكل أقوى.

36- على الرغم من وجود انخفاض طفيف في جودة التقييم، إلا أنّ الاتجاه المتمثل بعدم وجود تقارير غير مرضية استمرّ منذ عام 2017، وتؤيد الإدارة بذل المزيد من الجهود لتعزيز جودة التقارير لا سيّما فيما يتعلق بجودة التوصيات وتطبيق مبادئ التقييم. ويظل تنفيذ ردود الإدارة في الوقت المناسب يمثل أولوية، مع دعم الإدارة للخطط الرامية إلى إجراء تحليل أعمق لحالات التأخير وتحسين إجراءات المتابعة. وإذ تشير الإدارة إلى التزام المنظمة بوظيفة الأدلة المتسقة، على النحو المشار إليه في رد الإدارة على تقرير التقييمية والتقييم البنوي لموقع اليونيسف بشأن تحقيق الخطة الاستراتيجية لليونسف للفترة 2022-2025 (E/ICEF/2023/4)، فإنّها ترحب بالزيادة في التقييمات القائمة على الطلب والاستثمارات المتأزرة في بيانات الدراسات الاستقصائية العالية الجودة والخاصة بالأسر المعيشية والتي تمكّن من التحول إلى التقييمات على مستوى الأثر والنتائج.

37- تشيد الإدارة بإطلاق سياسة التقييم المنقحة لليونسف وتتطلع إلى دعم تنفيذها. وقد وفرت التقييمات الجديدة بالانتباه رؤى ثمينة ولا سيّما تلك التي تركز على مستويات النتائج. كما أنّ إنشاء مبادرة Impact Catalyst Fund (صندوق تحفيز الأثر) والجهود المبذولة في تنمية القدرات التقييمية الوطنية تعكس الالتزام باتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتعزيز أنظمة التقييم على الصعيد العالمي.

38- تقر الإدارة بالتحديات التي يفرضها التقدم التكنولوجي السريع ولكنها ترحب بالمبادرات الرامية إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وإنتاج المزيد من التقارير التوليفية. وقد أدّى التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة ومع الشركاء إلى تعزيز تأثير اليونيسف وفعاليتها في حين سوف تؤدي الاستثمارات في الموارد البشرية على المستويات اللامركزية إلى تحسين جودة التقييمات. وبشكل عام تؤكد هذه الجهود التزام اليونيسف بتحقيق أقصى قدر من فعاليتها على صعيد التنمية والعمل الإنساني من خلال اتباع نهج قائمة على الأدلة ووظيفة تقييم عالية الجودة.

و . مشروع مُقرّر

إلّ المجلس التنفيذي

- 1- يحيط علماً بالتقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2024/20) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/21)؛
- 2- يحيط علماً أيضاً بتقييم نُهج اليونيسف في مجال الدعوة، وموجزه (E/ICEF/2024/22) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/23)؛
- 3- يُحيط علماً كذلك بتقييم استثمارات اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، وموجزه (E/ICEF/2024/24) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/25).